شدد على جميع الجهات الالتزام بوضع خطة سنوية لعملية الشراء

مجلس الوزراء يستعرض تقرير اللجنة العليا للمناقصات حول نشاطها للعام ٢٠١١م

التأكيد على ضرورة تعزيز الأداء وتلافي أوجه القصور اينما وجدت

تكليف لجنة لإعداد مشروع لائحة تنظيم عملية استيعاب ٢٥٪ من طالبي العمل المسجلين لدى الخدمة المدنية

■ ،،صنعاء/ سبأ

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور، حيث اطلع على التقرير السنوي للجنة العليا للمناقصات والمزايدات حول نشاطها للعام المنصرم ٢٠١٠م.

واستعرض التقرير كافة البيانات والمعلومات عن أنشطة وفعاليات اللجنة وسير إجراءات المناقصات التي تندرج ضمن صلاحيات اللجنة العليا فضلا عن الجهود المبذولة في إنجاز كامل المنظومة التشريعية الرئيسية لأعمال المشتريات المتمثلة في اللائحة التنفيذية للقانون، والأدلة الإرشادية والوثائق النمطية.

وأوضح التقرير أن إجمالي عدد مشاريع المناقصات التي تم اقرارها خلال العام الماضي وفقا للإجراءات التنافسية وصل إلى ١٢٠ مشروعا بتكلفة إجمالية ٣٧٧ مليارا و٦٠٨ ملايين و ٢٩٤ ألف ريال، منها حوالي ٢٢٣ مليار ريال تمويل حكومي وأكثر من ١٥٤ مليار تمويل أجنبي.

واشار إلى أن اللجنة اقرت إعادة إنزال عدد ٢٤ مشروعا في مناقصات عامة جديدة وفقا لاحكام قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية بتكلفة إجمالية ٢١ مليارا و٨٧٦ مليونا و ١٢٧ ألف ريال، منها ١٤ مليارا و ١٩٢ مليونا و ٦٥١ ألف ريال تمويل حكومي والباقي تمويل أجنبي.. مبينا أن عدد وثائق المناقصات التي تم دراستها واقرارها وصل إلى ٢٦٢ وثيقة منها ١٣٠ بتمويل محلي و١٣٢ تمويل أجنبي.

وتطرق التقرير إلى الأنشطة المنجزة في مجال تعزيز وبناء القدرات البشرية وذلك في إطار الخطة التدريبية للجنة العليا التي سوف تستمر حتى نهاية العام الحالي ٢٠١١م وتستهدف ألفا و٤٨٤ كادرا من أعضاء لجان المناقصات واللجان الفنية المساعدة لها في الوزارات والمحافظات والمؤسسات والهيئات والأجهزة الخاضعة لاحكام القانون.

وأوضح بهذا الخصوص أنه تم خلال العام المنصرم تنفيذ ٥ دورات تدريبية لعدد ٢٢٢ كادرا من المشتغلين في مجال المشتريات على تطبيق قانون المناقصات ولائحته التنفيذية وذلك تحت اشراف اللجنة العليا.

ولفت التقرير إلى مصادقة اللجنة العليا على توصيات اللجنة الخاصة بالقائمة السوداء بوزارة الأشغال العامة والطرق بإدراج ثلاثة مقاولين ضمن القائمة السوداء إلى غير ذلك من الأنشطة والفعاليات التي انجزتها اللجنة العليا في إطار اختصاصاتها.

واشتمل التقرير على جملة من الملاحظات التي رصدتها اللجنة خلال العام الماضي في ما يخص خطوات وإجراءات وأساليب التخطيط لعمليات الشراء وإعداد خطة المشتريات والمناقصات والتأخر في تنفيذ عقود المشاريع وفقا للبرامج الزمنية المحددة للتنفيذ فضلا عن تأخر بعض الجهات في إعداد صيغ العقود النهائية ورفعها إلى اللجنة العليا للمصادقة عليها بصورتها النهائية طبقا للقانون، إلى غير ذلك من الخطوات الإجرائية والفنية المرتبطة بهذا الجانب.

وخلص التقرير إلى مجموعة من التوصيات الكفيلة بتعزيز الأداء وتلافي أوجه القصور اينما وجدت في مختلف مفاصل المناقصات.

واشاد مجلس الوزراء بالشفافية التي تسود أعمال اللجنة العليا والجهود التي تبذلها في تنفيذ مهامها القانونية بصورة مهنية وترجمة الأهداف المحددة في قانون المناقصات رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٧م وفي المقدمة مايتعلق بحماية المال العام والحفاظ على ممتلكات وأصول الدولة ومحاربة الفساد في أعمال المناقصات والمزايدات وكذا تأكيد العدالة والمساواة بين المتنافسين في المناقصات والمزايدات والنزاهة والشفافية والمساءلة، إضافة إلى الكفاءة الاقتصادية في أعمال المناقصات والمزايدات وغيرها من الأهداف المعززة لجهود مكافحة الفساد.

وشدد المجلس على جميع الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات الالتزام بوضع خطة سنوية لعمليات الشراء وإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية وذلك بإشراك الموظفين الملائمين والخبراء الفنيين والقانونيين والماليين بهدف تحديد الاحتياج على نحو واقعي وفي ضوء الإمكانات المالية المتاحة والعمل على إعداد وتسليم خطة المشتريات لمناقصات المشاريع التي تندرج تكلفتها ضمن صلاحيات اللجنة العليا في الموعد المحدد من قبل اللجنة.

وأكد المجلس على الجهات عدم إنزال أي مشروع مالم يكن له اعتماد مالي مرصود باسم المشروع ضمن موازنة الجهة لنفس السنة وتجنب تكرار المخالفات المبينة في الملاحظات المرفوعة من قبل اللجنة العليا.

كما شدد المجلس على استيفاء الوثائق والبيانات القانونية بحسب النماذج المحددة من قبل اللجنة وسرعة قيام الجهات بالرد على الاستفسارات والملاحظات المرفوعة من قبل اللجنة العليا.

وأكد المجلس على وزارة الأشغال العامة والطرق وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة استكمال إعداد وإصدار الوثائق النمطية للمواصفات العامة والدليل الإرشادي للمباني الحكومية والطرقات وأعمال الصرف الصحي.

كما أكد على وزارة الصناعة والتجارة وبالتنسيق مع الجهات المعنية إعداد واصدار اللائحة الخاصة بتسجيل وتصنيف الموردين، ولائحة المواصفات العامة القياسية للتوريدات المختلفة إلى جانب قيام الهيئة العليا للرقابة على المناقصات ووزارة المالية بإعداد وإصدار اللائحة المنظمة لصرف الحوافز المالية لأعضاء لجان المناقصات واللجان الفنية المشكلة أو وحدات المشتريات الفنية المتخصصة ولائحة مستحقات بدل الإشراف على تنفيذ أعمال الأشغال وتكاليف أعمال الفحص والاستلام لأعمال التوريدات وتكاليف مراجعة مخرجات أعمال الخدمات الاستشارية .

واطلع المجلس على الآلية المقترحة من اللجنة الوزارية برئاسة وزير الخدمة المدنية والتامينات لتنفيذ التوجيهات الرئاسية بشأن استيعاب ٢٥ ٪ من إجمالي طالبي العمل المسجلين لدى وزارة الخدمة المدنية والتامينات حتى عام ٢٠١٠م وذلك خلال العام ٢٠١١م.

وأكد المجلس على الآلية المقترحة وكلف اللجنة بإعداد مشروع لائحة تنظم عملية الاستيعاب في ضوء الإجراءات التنفيذية لتوجيهات رئيس الجمهورية المقرة من قبل المجلس على أن تقدم تقريرها إلى المجلس في الاجتماع القادم.

وافق المجلس على مشروع القرار المقدم من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن تنظيم مشاركة المجتمع في الخدمة الصحية التي تقدمها الإدارة العامة للصحة والسلامة المهنية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومكاتبها في أمانة العاصمة والمحافظات وذلك استنادا إلى قرار المجلس رقم ١٥ لسنة ١٩٩٩م بشأن تنظيم مشاركة المجتمع لدعم الخدمات والرعاية الصحية «علاجية، وقائية ،تأهيلية».

ويهدف القرار إلى رفع تطوير خدمات الصحة والسلامة المهنية من خلال مجموعة من الخطوات والإجراءات منها تحديد الكشوفات والفحوصات الطبية الاولية للعاملين في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام والمختلط والخاص والعمال العرب والأجانب قبل التشغيل ومنحهم شهادة اللياقة الصحية التي تثبت اهليتهم وصلاحيتهم للعمل وكذلك الفحوصات الدورية بعد التشغيل، عدا عن تكثيف التفتيش والنزول الميداني إلى المنشآت الصناعية والخدمية في مجال الصحة والسلامة المهنية لما من شأنه تأمين بيئة عمل امنة لحماية العمال من مخاطر واصابات العمل والأمراض المهنية، إلى غير ذلك من الإجراءات المعززة لجوانب الصحة والسلامة المهنية.

واطلع المجلس على تقرير وزير الصناعة والتجارة بشأن فعاليات اشهار شركة تهامة لتطوير وتشغيل المنطقة الصناعية بالحديدة وذلك في إطار الخطوات التنفيذية الرامية إلى تطوير وتشغيل نواة هذه المنطقة الصناعية وتضمن التقرير المتطلبات المستقبلية المتعلقة بالتمويل للدراسات الاستثمارية لهذه المنطقة.

وأكد المجلس على الدور الحيوي للمناطق الصناعية في خدمة الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل أمام العاطلين لا سيما الشباب منهم.

وأكد بهذا الخصوص على الجهات المعنية توفير التمويل اللازم لإعداد الدراسات الا ستثمارية والترويجية والتشريعية التنظيمية لمشروع المنطقة الصناعية بالحديدة.

ووجه المجلس وزير الصناعة والتجارة بمتابعة الخطوات مع الشركاء في البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص واتحاد الغرف التجارية التركية وشركة ارستم التركية لتشغيل المناطق الصناعية ورفع تقرير بالنتائج المحققة بهذا الخصوص.

وأكد المجلس على وزير النفط والمعادن رفع تقرير تفصيلي إلى المجلس حول مصادر الطاقة المتوفرة في سهل تهامة وإمكانية تطوير وتحديث الدراسات السابقة وطرحها كفرص استثمارية واعدة في مجال الطاقة.

ووافق المجلس على مشروع الخطة الطارئة لمواجهة وباء الحميات بمحافظة الحديدة، المقدمة من وزير الصحة العامة والسكان ووجه بسرعة البدء في تنفيذ الخطة .

وتهدف الخطة إلى القضاء على البؤر الوبائية بمختلف الحميات في المحافظة وفي المقدمة الملاريا والتي تشكل السبب الرئيسي لانتشار الحميات بما في ذلك مرض حمى الضنك المكرفس.

واستعرض التقرير التدخلات التي قامت بها الوزارة في الربع الرابع من العام المنصرم ومطلع العام الجاري، موضحا أن الوزارة قد باشرت بالزيارات الاشرافية والمتابعة الميدانية بالتنسيق مع السلطة المحلية بالمحافظة وتم اتخاذ عدد من الإجراءات العلاجية والإسعافية للحالات فضلا عن تكثيف أنشطة الترصد الوبائي للحالات وكذا أنشطة التوعية الصحية حول أمراض الحميات وطرق الوقاية منها.

وناقش المجلس العرض المقدم من وزير التعليم العالي والبحث العلمي بشأن تعديل المادة ١٠٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٧م، وأقر على ضوء مناقشته للموضوع تكليف اللجنة الوزارية السابقة برئاسة وزير الخدمة المدنية والتامينات وعضوية وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية مناقشة التعديل المقترح وعلى أن تقدم اللجنة نتائج عملها إلى الاجتماع القادم للمجلس لاتخاذ القرار المناسب.

واقر المجلس مذكرة وزير الثروة السمكية بشأن تحديد رسوم خدمات تسويق الاحياء المائية ومنتجاتها عند التصدير .

ويأتي هذا التحديد وفقا لما نص عليه القانون رقم ٣ لسنة ٢٠١١م بشأن تعديل أحكام المادة رقم ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم صيد واستغلال الاحياء المائية وحمايتها. حيث يعتبر هذا التحديد إجراء تنظيميا لهذه الخدمات ولا يفرض أي رسوم أو زيادة على الرسوم المعمول بها .

وسيساهم هذا الإجراء في جعل مقدار الرسوم التي سيتم استيفاؤها عن كل شحنة تصدير للاحياء البحرية متوافقة مع متوسط مؤشرات الأسعار لكل نوع من أنواع هذه الاحياء ومع مقدار الكمية في ذلك النوع الذي يراد تصديرها وحالة تلك الشحنة الطازجة مجمدة،محضرة، مجففة أو غير ذلك .

الموافقة على مشروع الخطة الطارئة لمواجهة وباء الحميات بمحافظة الحديدة

دان أحداث العنف في عدن وتعز وأمانة العاصمة واعتبر قتلى المظاهرات شهداء واجب

مجلس النواب يدعو قيادات العمل السياسي إلى تحكيم العقل وسرعة مواصلة الحوار لإنهاء الأزمة ووضع برنامج شامل للإصلاح

■ صنعاء/سبأ

وقف مجلس النواب في جلستيه المنعقدتين يومي الاثنين والثلاثاء الموافقين ٢٨ فبراير و١ مارس الجاري برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي أمام مجمل مظاهر وإفرازات الازمة السياسية التي يمر بها الوطن وما أدت إليه من تداعيات خطيرة من مظاهر اتسمت بالعنف والتخريب وما أسفرت عنه من قتل عدد من الضحايا في محافظات عدن وتعز وأمانة العاصمة خلال الأيام الماضية.

وعلى ضوء المناقشات التي اجراها المجلس حول ذلك اصدر البيان التالي:

اولا: يدين مجلس النواب وبشدة أحداث العنف التي حدثت في مدن عدن، تعز وأمانة العاصمة، ويوجه المجلس الحكومة بسرعة التحري والتحقيق وإلقاء القبض على الجناة الذين ارتكبوا أعمال العنف والقتل والتخريب وإحالتهم إلى القضاء لمحاكمتهم وإنزال العقوبات الرادعة بحقهم.

ويترحم مجلس النواب على أرواح الضحايا الذين سقطوا في تلك الأحداث، ويتقدم بأحر التعازي والمواساة لأسر الضحايا، ويوصي الحكومة باعتبار جميع القتلى الذين سقطوا خلال تلك المظاهرات شهداء واجب.

ثانيا: إن مجلس النواب بصفته ممثلا للشعب يرى أن التداعيات الأمنية الخطيرة التي حصلت خلال الأيام الماضية تشكل في معظمها إفرازات للأزمة السياسية الراهنة وعليه فإن المجلس يدعو قيادات العمل السياسي في المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه إلى تحكيم العقل والبصيرة وتحمل المسئولية التاريخية ورفع مصالح الشعب والوطن فوق كل اعتبار والابتعاد عن التمترس وراء وجهات النظر الضيقة التي ادت إلى نشوب الأزمة السياسية الراهنة.

وأكد المجلس أن الوطن وأزماته المتراكمة في الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية لا تتحمل مزيدا من الخلافات، الأمر الذي يستوجب الانصياع لصوت العقل والحكمة وتحمل المسئولية والعودة فورا لمواصلة الحوار على ضوء المبادرات والتأكيدات التي قدمها فخامة الأخ رئيس الجمهورية حفظه الله والتزامه بالتداول السلمي للسلطة وعدم الترشح للانتخابات القادمة وعدم التوريث والالتزام بإجراء الإصلاحات الدستورية والقانونية بالتوافق وصولا إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة تؤدي إلى مشاركة كافة القوى السياسية في تحمل مسئوليتها تجاه الوطن واستقراره وأمنه.

ثالثا: يهيب مجلس النواب بكافة الفعاليات والقوى السياسية من أحزاب وتنظيمات ومنظمات مجتمع مدني وقادة رأي من علماء ومفكرين ومثقفين وإعلاميين وشباب إدراك حجم التحديات التي تواجه الوطن وما تنذر به الأزمة السياسية الراهنة من مخاطر تؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية وإهدار المقدرات الاقتصادية وتقويض الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي.

ويدعو المجلس القوى والفعاليات إلى الضغط وبقوة على قيادات الأحزاب السياسية ممثلة بالمؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه لتحمل مسئوليتهم التاريخية والوطنية تجاه الوطن وسرعة مواصلة الحوار وصولا إلى وضع الحلول اللازمة لإنهاء الأزمة السياسية ووضع برنامج شامل للإصلاح.

كما يدعو المجلس الجميع إلى أخذ العبرة مما يجري في البلدان ذات الوضع الاقتصادي المشابه لليمن وبالتحديد ما يجري في الصومال، اذ أن حال اليمن سيكون أبعد مما يجري حاليا في مصر وتونس لأن هذه الدول لديها قدرات اقتصادية تعينها على تحمل مثل هذه الأزمات.

اما الاقتصاد اليمني فإنه يعاني الكثير من الاختلالات وإن استمرار الأزمة سيؤدي إلى كارثة اقتصادية تزيد من حدة الفقر والبطالة وتعرض عموم الشعب اليمني إلى المحن.

رابعا: إن نواب الشعب يشعرون بالاعتزاز والفخر بأبنائهم من الشباب الذين قاموا بالاعتصامات والاحتجاجات السلمية التي تمت في بعض المدن اليمنية وهاهم قد أوصلوا أصواتهم مسموعة إلى المؤسسات الدستورية وبهذا الصدد فإن المجلس يوجه الحكومة بان تعمل على الاستجابة للمطالب المشروعة للشباب.

ويدعو مجلس النواب أبناءه الشباب إلى رفع الاعتصامات التي تؤجج الاحتقانات بحيث تتمكن الحكومة من العمل على تنفيذ تلك المطالب.

خامسا يدعو كافة الإخوة نواب الشعب المنقطعين عن جلسات المجلس من أعضاء أحزاب اللقاء المشترك والمستقلين العودة إلى مزاولة أعمالهم ومهامهم في المجلس، فهم في الأول والأخير ممثلون للشعب ومصالح الأمة في هذه المؤسسة الدستورية.

وأكد أن انعقاد المجلس بكافة أعضائه يعزز من مكانته وقدرته في القيام بما يجب أن يقوم به من مهام في هذه المرحلة خاصة ما يتعلق بإجراء الإصلاحات السياسية والدستورية والقانونية والقيام بمتابعة البرامج الجادة في مكافحة الفساد وإصلاح جوانب الاختلالات الإدارية القائمة في مفاصل الدولة، وبما يؤدي إلى تفعيل مبدأ الثواب والعقاب، والله ولي التوفيق.

وكان المجلس اتخذ قرارا بتشكيل لجنة من بين أعضائه لتقصي الحقائق في ما حصل من أحداث في محافظة عدن وتقديم تقرير بنتائج ذلك إلى المجلس.

وقد استهل المجلس جلسته أمس باستعراض محضر جلسته السابقة والموافقة عليه وسيواصل أعماله اليوم الاربعاء.

رئيس مجلس النواب يهنئ نظيريه البلغاري والبوسني

■ ،،صنعاء/سبأ

بعث رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي، أمس برقية تهنئة إلى رئيسة المجلس الوطني البلغاري السيد تسيتسكا تشيفا بمناسبة العيد الوطني للشعب البلغاري الصديق.

كما بعث برقية مماثلة إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية البوسنة والهرسك السيد بيريز بيكس بمناسبة احتفالات بلاده بالعيد الوطني.

مقترح بتوقيع اتفاقية تعاون أمني بين اليمن والهند

■ نيودلهي/سبأ

بحث وزير الداخلية الهندي بي تشي دميرام لدى استقباله أمس سفيرة اليمن في نيودلهي خديجة ردمان غانم العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها وتعزيزها.

وناقش الجانبان مقترح اليمن لتوقيع اتفاقية تعاون أمني وتعزيز آلية التعاون العلمي بين البلدين وإتاحة المجال للجانب اليمني للاستفادة من المعاهد والمراكز الأمنية الهندية وتبادل الخبرات في هذا المجال.

خلال لقائه سفراء آسيا وأفريقيا وروسيا وأمريكا:

وزير الخارجية يستعرض المستجدات على الساحة اليمنية

■ ،،صنعاء/سبأ

التقى وزير الخارجية الدكتور أبوبكر القربي أمس سفراء دول آسيا وأفريقيا وسفير روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة المعتمدين لدى اليمن.

حيث عرض وزير الخارجية خلال اللقاء المستجدات على الساحة اليمنية والجهود التي تبذلها القيادة السياسية والحكومة لبدء الحوار وفقا لمبادئ الدستور والقانون .

وتناول الوزير القربي الاتفاقات بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة في ضوء المبادرة التاريخية التي تقدم بها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية أمام الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى .

وأكد حرص القيادة السياسية على وضع كافة القضايا الوطنية على طاولة الحوار ونبذ اللجوء إلى العنف لتحقيق أغراض سياسية.

التقى ممثل منظمة أطباء العالم

محافظ صعدة يبحث مع وفد منظمة الأمم المتحدة زيادة الدعم الإنساني للنازحين

■ ،،صعدة/سبأ

ناقش محافظ صعدة طه هاجر، أمس مع وفد منظمة الأمم المتحدة، الذي يضم ممثلي برنامج الغذاء العالمي ومنظمة اليونيسف والمفوضية السامية لشئون اللاجئين ومنظمة الشئون الإنسانية، ناقش احتياجات المحافظة من المساعدات التي تقدمها تلك المنظمات للنازحين ودورها في تخفيف معاناتهم.

واستعرض اللقاء جوانب الدعم والمساعدات التي قدمتها المنظمات لمحافظة صعدة خلال الفترة السابقة، ومستوى التنسيق بينها والمنظمات الأخرى والجهات الحكومية، لمعرفة مدى تنفيذ مهامها الإنسانية، وسبل تنظيم عملية توزيع المساعدات وتحديد اختصاص كل منظمة.

وفي اللقاء أشار المحافظ هاجر إلى أهمية زيارة وفد منظمة الأمم المتحدة لاطلاعهم عن قرب على أوضاع المخيمات والنازحين ومعرفة احتياجاتهم.. مؤكدا أهمية الدور الذي تضطلع به تلك المنظمات الإنسانية في دعم إعادة الإعمار والتنمية والإسهام في إحلال السلام والأمن وإعادة النازحين.

وشدد المحافظ على ضرورة زيادة مساحة المساعدات الإنسانية لتغطية احتياجات النازحين والمتضررين.. منوها بدور منظمات الأمم المتحدة وكافة المنظمات العاملة بالمحافظة لتقديمها الدعم والمساعدات للنازحين.

حضر اللقاء وكيل المحافظه المساعد عبدالملك شويل، ومنسق المنظمات العاملة بصعدة نبيل صوفان.

على صعيد متصل، ناقش محافظ صعدة، طه عبدالله هاجر، أمس مع مسئول تقييم برنامج الغذاء العالمي بالأمم المتحدة ماكس دولانشور مستوى المساعدات التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي للنازحين في المحافظة .

واستعرض اللقاء مستوى التعاون والتنسيق بين منظمات الأمم المتحده العاملة بالمحافظه لإنجاح مهمتها الإنسانية، والمساعدات التي ستقدمها لتلبية احتياجات المحافظة من المساعدات الغذائية.

وقد أشاد المحافظ بدور المنظمات التابعة للأمم المتحدة خاصة برنامج الغذاء الذي قدم الكثير من المساعدات الغذائية للنازحين وتلبية احتياجاتهم ودعم عملية إعادتهم إلى مناطقهم.. مؤكدا استعداد قيادة المحافظة لتقديم التسهيلات للمنظمات لضمان إيصال المساعدات إلى المستفيدين.

حضر اللقاء مسئول برنامج الغذاء العالمي بصعدة علي الحبشي.

كما بحث محافظ صعدة طه هاجر، أمس مع الممثل الإقليمي لمنظمة أطباء العالم الفرنسية باليمن مايكل بولو، مجالات التعاون في الجوانب الصحية.

واستعرض اللقاء بحضور أمين عام المجلس المحلي للمحافظة محمد العماد، أوجه المساعدات التي تقدمها المنظمة في عملية التأهيل والتدريب لعدد من الكوادر العاملة بالمرافق الصحية ودعم القطاع الصحي وتحسين مستوى الخدمات الطبية .

وناقش اللقاء البرامج والمشاريع الطبية التي ستنفذها المنظمة في مناطق قحزه، ووزور، وادعة، والعبدين، ومناطق الطويلة، وبني معاذ، وفوط، وشرمات، ووادي علاف، في مجال تغذية وعلاج الأطفال والتطعيم والحوامل ورعاية الأمومة والاستشارات الطبية وتوزيع العلاج، وأكد المحافظ أهمية هذه البرامج والمشاريع في تحسين مستوى أداء الخدمات الطبية.. مشددا على أهمية التنسيق بين مختلف المنظمات التي تقدم المساعدات في المجال الصحي وتحديد المجالات لكل منظمة.

من جانب آخر، اختتمت أمس بمحافظة صعدة دورة تدريبية في مجال صحة البيئة للمثقفين المجتمعيين، نظمتها إدارة التثقيف والإعلام الصحي بمكتب الصحة العامة والسكان بالمحافظة بالتعاون مع منظمة أوكسفام.

هدفت الدورة على مدى ثلاثة أيام إلى إكساب ٥٠ متدربا ومتدربة، من مناطق قحزة والعقاب والخميس والبقلات والبركة، مهارات توعوية عن المياه وعلاقتها بالصحة العامة وأضرار تلوث المياه ودورها في نقل الأمراض إلى البيئة والمجتمع .

وفي الاختتام أشار محافظ صعدة طه هاجر، إلى الأهمية التي تكتسبها الدورة في الارتقاء بالوعي المجتمعي وتفعيل مجالات التوعية الصحية وصحة البيئة.. مؤكدا أن تنفيذ مثل هذه الأنشطة التوعوية تسهم في حماية البيئة والحفاظ عليها من مخاطر التلوث.

وشدد هاجر على أهمية توسيع دائرة الأنشطة وبرامج التوعية الصحية عن كثير من الأمراض ومخاطرها وسبل الوقاية منها خصوصا مرض الايدز.. منوها بدور منظمة اوكسفام الدولية لتنفيذ هذا النشاط الحيوي، بهدف تحسين صحة البيئة وطرق الوقاية من الإصابة بأمراض التلوث البيئي.

حضر اختتام الدورة عضو مجلس الشورى عارف شويط، ومدير عام مديرية صعدة إسماعيل عبدالمغني.

بحث التعاون بين اليمن ومنظمة اليونيسف في مجال حماية الأطفال

■ ،،صنعاء/سبأ

التقى وزير الخارجية الدكتور أبوبكر القربي أمس الممثل المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للامم المتحدة براتيبا مهتا وممثل منظمة اليونيسف في اليمن جيرت كابيليري.

جرى خلال اللقاء بحث أوجه التعاون بين اليمن والمنظمة إضافة إلى جهود اليمن في حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة .

كما تطرق اللقاء إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام للامم المتحدة بهذا الشأن في مايو ٢٠١١م والذي يبرز المخاوف من انخراط الأطفال في تلك النزاعات .

اللجنة الفنية اليمنية الخليجية تبحث التحضيرات لاجتماع أصدقاء اليمن بالرياض

■ ،،الرياض/سبأ

بدأت أمس بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في الرياض اجتماعات اللجنة الفنية اليمنية الخليجية المشتركة لتحديد الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية.

تناقش اللجنة على مدى يومين برئاسة نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور مطهر العباسي والمدير العام للعلاقات الاقتصادية الدولية بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبدالله العويشق، التحضيرات الجارية لعقد اجتماع أصدقاء اليمن المقرر في ٢٢ مارس الجاري والتخفيف من الفقر ٢٠١١– ٢٠١٥م، والتي سيتم على ضوئها تحديد الاحتياجات في الجمهورية اليمنية.

وتستعرض اللجنة الشروط المرجعية لدراسة آليات التمويل والتنفيذ والإشراف والتقييم للمشاريع الحالية والمستقبلية في دول مجلس التعاون الخليجية والتي سيتم تطبيقها على المشاريع في الجمهورية اليمنية.

كما جرى متابعة توصيات اجتماع أصدقاء اليمن الذي عقد في نيويورك في ٢٤ سبتمبر الماضي، ومستوى سير العمل في المشاريع التي تم تنفيذها وتنفذ هذه المشاريع.

وتم مناقشة المواضيع المتوقع طرحها على الاجتماع الوزاري المشترك لوزير الخارجية في الجمهورية اليمنية ووزراء خارجية دول مجلس التعاون المقرر عقده في السابع من مارس الحالي بأبو ظبي، إضافة إلى متابعة تنفيذ قراراته السابقة في الاجتماع المنعقد في المنامة في ٢٢ يونيو ٢٠١٠م.

وتبحث اللجنة متابعة تنفيذ توصيات اللجنة الفنية المشتركة لتحديد الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية الذي عقد في الرياض يومي ٤ ٥ يوليو ٢٠١٠م.

حضر الاجتماع سفير اليمن في الرياض محمد علي محسن الأحول.